

انخفضت 300 مليون دولار في يونيو الماضي و3,1% سنوياً 30,6 مليار دولار سندات أميركية لدى الكويت

أحمد موسى



أظهرت أحدث بيانات لوزارة الخزانة الأميركية، خفض الكويت لحيازتها من سندات الخزانة الأميركية في يونيو 2016 بواقع 300 مليون دولار لتبلغ 30,6 مليار دولار، مقابل 30,9 مليار دولار في مايو الماضي.

ومقابل يونيو من العام الماضي تراجعت سندات الخزانة الأميركية لدى الكويت بواقع 400 مليون دولار وبنسبة تراجع بلغت 1,3% حيث بلغت في يونيو 2015 نحو 31 مليار دولار.

وتوزع إجمالي السندات التي تمتلكها الكويت على 1,91 مليار دولار سندات قصيرة الأجل، ونحو 28,6 مليار دولار سندات خزانة طويلة الأجل. وتشكل سندات الخزانة التي تملكها الكويت نحو 5,2% من إجمالي أصولها الخارجية التي تقدرها وكالة موديز للتصنيف الائتماني بنحو 580 مليار دولار، والتي تديرها الهيئة العامة للاستثمار صندوق الثروة السيادي. وأصبحت وزارة الخزانة الأميركية في مارس الماضي لأول مرة منذ 4 عقود من حجم سندات الخزانة التي تمتلكها الدول الخليجية.

وكشف تقرير شهر يونيو عن مواصلة السعودية بيع السندات الأميركية لتسجل مبيعات في يونيو بقيمة 5,4 مليارات دولار، لتصل حجم

5,2% السندات

التي تملكها

الكويت من إجمالي

أصولها الخارجية

المقدرة بـ 580

مليار دولار



سندات الخزانة التي تملكها 98,3 مليار دولار مقابل 103,7 مليارات دولار في مايو ليبلغ إجمالي السندات التي ياعتها منذ مارس نحو 18,5 مليار دولار.

وظلت الصين في صدارة مالكي سندات الخزانة الأميركية بواقع 1,244 تريليون دولار، تلتها اليابان بنحو 1,14 تريليون دولار. وخفض صندوق الثروة السيادي للترويج أكبر الصناديق السيادية بالعالم من حيازته لسندات الأميركية من 62 مليار دولار لتصل إلى 59,3 مليار دولار.

أدوات الدخل الثابت. وحقق الصندوق الأكبر من نوعه في العالم والبالغ قيمته 893 مليار دولار عائدات بلغت 1,3% في الربع بما يقل بواقع 0,1 نقطة مئوية عن المستوى القياسي. وكان الصندوق سجل خسارة فصلية بلغت 0,6% في الربع الأول.

وحققت محفظة السندات بالصندوق مكاسب بلغت 2,5% خلال فترة الربع الثاني من العام الحالي بينما حققت الأسهم عائدات إيجابية بلغت 0,7%.

وزاد الصندوق حصة استثماراته في أدوات الدخل الثابت في الربع الثاني إلى 37,4% من محفظته من 37,0% في الربع السابق في حين انخفضت استثمارات الأسهم إلى 59,8% من 59,8%.

«فيتش»: آثار بعيدة المدى لـ «Brexit» على العقار البريطاني



وفرة السيولة قد تنفذ سوق العقار في بريطانيا من انتكاسات كبيرة في أسعار المنازل

محمد عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن التصويت على انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ستكون له آثار سلبية بعيدة المدى على ميول المستثمرين في قطاع العقار البريطاني، إلا أنه من غير المرجح أن يؤدي ذلك مباشرة إلى خفض التصنيف على المدى القريب.

وأضافت وكالة أن غياب اليقين حول شكل وتوقيت الانسحاب من الاتحاد سيؤثر على الثقة بشراء وتأجير العقارات، وأن قدرة الاقتصاد البريطاني على البقاء قويا على المدى البعيد سيكون

خفض تصنيف

بريطانيا مستبعد

على المدى

القريب



عاملا رئيسيا في تحديد مستويات الشواغر في أسواق العقار وتجديد اتفاقيات عقود الإيجار طويلة الأجل. ومضت الوكالة التي تقول إن إطلاق العديد من الصناديق العقارية في الآونة الأخيرة قد يؤدي إلى بيع بعض الممتلكات العقارية ويضع حدا لأحد مصادر معدلات القرض مقابل القيمة. وكانت دلائل مبررة قد أوحى إلى أن بائعي العقارات لن يكونوا مستعدين على الفور لتخفيض قيم عقاراتهم، لكن الاختيار الرئيسي سيرتكز حول ما إذا كان

المقرضون راغبين في إعادة تمويل القروض والتسهيلات المصرفية، وبموجب أي شروط؟ وأوضحت «فيتش» أن قيم العقارات في المملكة المتحدة دورية بصورة عالية، حيث تغلب على العقارات السكنية وبصورة تاريخية اجتياز فترات طويلة من النمو في قيمتها، تعقبها فترات تصحيح أقصر. وقد حدثت انتكاسات كبيرة في أسعار المنازل بالمملكة المتحدة بوجه عام في أعقاب أحداث اقتصادية كبرى أو بعد التدخلات من الجهات المعنية، على أن الحالة الراهنة للسوق تختلف عما كانت عليه خلال الأزمنة المالية العالمية، نظرا لتوافر السيولة بقوة.

المقرضون راغبين في إعادة تمويل القروض والتسهيلات المصرفية، وبموجب أي شروط؟ وأوضحت «فيتش» أن قيم العقارات في المملكة المتحدة دورية بصورة عالية، حيث تغلب على العقارات السكنية وبصورة تاريخية اجتياز فترات طويلة من النمو في قيمتها، تعقبها فترات تصحيح أقصر. وقد حدثت انتكاسات كبيرة في أسعار المنازل بالمملكة المتحدة بوجه عام في أعقاب أحداث اقتصادية كبرى أو بعد التدخلات من الجهات المعنية، على أن الحالة الراهنة للسوق تختلف عما كانت عليه خلال الأزمنة المالية العالمية، نظرا لتوافر السيولة بقوة.

«البورصة» تدشن مشروع «الإفصاح الآلي» للشركات المدرجة



خالد الخالد

أعلنت شركة بورصة الكويت، المشغل الرسمي لسوق الكويت للأوراق المالية، عن تدشين مشروع بوابة نظام الإفصاح الآلي لبيانات الشركات المدرجة، والذي يتيح تلك الشركات فرصة الوصول إلى الصفحة المخصصة لها على موقع البورصة الإلكترونية وتحميل كافة المعلومات والإفصاحات الخاصة بها من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور اللذين تم تقديمهما لكل شركة.

المشروع يتيح

للشركات الوصول

إلى الصفحة

المخصصة لها

على موقع البورصة

الإلكتروني



الإفصاح الآلي مرجع

يعتمد عليه ويستقي

منه المساهمون

معلوماتهم

هذه المعلومات بشكل منتظم. وتعليقا على هذا البيان، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة البورصة، خالد الخالد، قائلا: «تشكل بوابة الإفصاح الآلي لبيانات الشركات المدرجة خطوة جديدة تؤكد التزامنا بتعزيز مستويات الشفافية والفعالية في السوق. فالقوة الإلكترونية لبورصة الكويت بشكل المرجع المعلوماتي الرئيسي لكل المساهمين ومن واجبنا التأكد من أن الوسيلة المستخدمة لجمع الأخبار ونشرها تعتمد على أحدث التقنيات وأن المعلومات التي تم الإفصاح عنها وتحملها على الموقع هي حديثة وتتمتع بالمصداقية. ويتوافق هذا النهج مع هدفنا المتمثل في

النهوض بسوق الكويت للأوراق المالية تدريجيا ليصل إلى المستويات العالمية، فضلا عن توفير أحدث الأدوات والنظم والمنتجات التي من شأنها الارتقاء بمستوى عملياتنا ومعاييرها». ويعتبر موقع بورصة الكويت المصدر الرئيسي لتبادل الأخبار المتصلة بالسوق. وفي سبيل موافاة جميع المساهمين بآخر المستجدات وضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن، أنشأت بورصة الكويت تلقيمات إخبارية باللغتين العربية والإنجليزية. وتأتي المبادرة ضمن استراتيجية الشركة الرامية نحو خلق سوق مالي أكثر فعالية، والترويج لمبدأ الشفافية وضمان انتقال عمليات البورصة بشكل تدريجي سليم.

الغنيمة: النتائج انعكاس لتحديات الأسواق بالمنطقة غلوبل: 900 ألف دينار أرباح 6 أشهر

في الكويت والسعودية والبحرين وعمان منها خدمات الاستشارات المالية وخدمات الإندماج والاستحواذ وتمكنت منذ بداية العام من إنهاء صفقتين بنجاح. وقالت الشركة أنها رشدت التكاليف التشغيلية، حيث انخفضت بمبلغ 929 ألف دينار تماشيًا مع البيئة الاستثمارية الحالية والأوضاع التي تمر بها الأسواق.

وقالت الشركة ان لديها هيكل جيد لراس المال خال من الديون وبحقوق مساهمين خاص بالشركة الأم تبلغ 87,5 مليون دينار ويتم توظيف رأس المال بشكل متحفظ في أصول سائلة وأصول تشغيلية. وتعليقا على هذه



مها الغنيم

أعلن بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) في بيان صحافي أمس عن نتائجه المالية للسنة الأولى من العام 2016 المنتهي في 30 يونيو 2016 محققا إيرادات من الرسوم والعمولات بلغت 5,8 ملايين دينار وأرباحا صافية بلغت 895 ألف دينار. فقد بلغت الأصول المدارة لصالح العملاء مليار دينار في نهاية يونيو 2016. واستمر تركيز فريق إدارة الأصول على طرح منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء منها منتجات وبرامج استثمارية ذات دخل ثابت ونسبة مخاطر منخفضة كبدل عن أسعار الفوائد المتدنية. أما الاستثمارات المصرفية، فتقدم خدماتها لعدد من الشركات

رأي عقاري



أحمد الأحمد

لماذا لا ينهار العقار؟

هذه النقطة مرتبطة جدا بعامل المحدودية. فلو كان الطلب كبيرا، والمواطن مضطر للشراء، ولكن لا يملك فالتمن الباهظ لذلك العقار، فسيقوم البنك بتكملة مبلغ العقار المطلوب شراؤه عن طريق تمويل عقاري أو قرض عقاري، ويتم رهن ذلك العقار لصالح البنك، فلو حدث تعثر بالسداد أو انخفاض في سعر أصل الرهن، فسيتم تلقائيا بيع ذلك العقار، وحصول البنك على قيمة الرهن، مما يمنع حدوث الخسائر.

سؤال حير الكثير من خبراء الاقتصاد وملاك العقار، وأيضا من يتابع هذا السوق الشيق والمعقد نوعا ما. وهو لماذا لا ينهار العقار؟ وإن حصل ذلك أو انخفض سعره بشكل ملحوظ، تجده تلقائيا يعاود الصعود بأسعار تفوق الأرقام التي وقف عندها. في الحقيقة أنا شخصيا كأي شخص مهتم بمجال العقار... تراودني كثير من الأسئلة. فأحيانا أجد لتلك الأسئلة إجابة، وتارة أخرى تكون الإجابة غامضة نوعا ما. ولا أخفي عليكم في بعض الأحيان لا يمكنني الكشف عن السؤال والجواب معا. ولكن أستطيع أن أخص لكم تحليلي البسيط حول قوة هذه السلعة (العقار) وما السر فيها. أولا: السكن حاجة أساسية: قال تعالى: «وتحتوتون من الجبال بيوتا فارهين» الشعراء-149، وقوله تعالى: «وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين» (الحجر-182).

استشهد القرآن العظيم، بأهمية السكن لبني البشر، حيث كانوا يتخذون من الجبال بيوتا، فتحميهم من الأخطار الخارجية، وتوفر لهم مامن العيش بداخلها. وهذا دليل قطعي بأن المسكن من أهم متطلبات الحياة الأساسية، وخصوصا في حياتنا العصرية اليوم. فمن لا يملك عقارا يابوي إليه يُسمى (مشردا). لذلك يدفع الناس الغالي والنفيس للحصول على تلك السلعة، ثانيا: محدودية المساحات المتاحة: تقوم الدول الاقتصادية بتخصيص مساحات محدودة من أراضيها، لإقامة وبناء المدن الحديثة، المدعمة بالخدمات، ويكفي كيلومترات مدروسة، للمحافظة على الاتزان السعري لتلك العقارات لمصلحة اقتصاد الدولة أو منفعة ما.

فعل سبيل المثال يوجد 25 ألف عقار سكني، والطلب على تلك العقارات يتجاوز الـ 300 ألف عائلة، سواء طلب شراء أو تأجير. فبن الطبيعي لهذه المعادلة أن تؤدي إلى ثبات ورفع سعر تلك العقارات خلال مدة زمنية معينة. ثالثا: العقار مصدر آمن للجهات التمويلية:

شراء منازل فاخرة في وسط لندن بخصومات كبيرة فرص بالجملة من العقارات البريطانية.. للخليجيين الأثرياء

أكبر تراجع منذ نحو 7 سنوات. وبدأ التراجع خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء، وذلك نتيجة ارتفاع الضريبة على العقارات المصنفة في الفئة الفاخرة في ديسمبر من العام 2014، إلى جانب حالة عدم اليقين حيال نتيجة الاستفتاء، والتي تستمر حتى الآن نظرا للمغوض الاقتصادي الذي تلا التصويت.

أما المعدل السنوي لأسعار المنازل في لندن، فقد قفز 14% خلال الـ 12 شهرا حتى مايو الماضي، هذا بحسب بيانات رسمية. وكشفت استطلاعات أخرى أن السوق العقاري يشهد ضعفا في الطلب، وانخفاضا في عدد المنازل المعروضة للبيع، وأيضا تباطؤا في

العربية: تضرر السوق العقاري البريطاني بشكل شبه فوري عقب تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد، ما دفع لتجميد صناديق عقارات تجارية بقيمة 18 مليار جنيه. وقد تكون شريحة المنازل الفاخرة في العاصمة لندن الأكثر تضررا، مما فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب الأثرياء لاقتناص الفرص لشراء منازل فاخرة في وسط لندن، بخصومات كبيرة. يضاف إلى ذلك تراجع قيمة الجنيه الأسترليني ما جعل الأسعار أكثر جاذبية للمشتري بالعملة الأجنبية.

وقد أظهر تقرير KNIGHT FRANK هبوط الأسعار في المناطق الفاخرة بوسط لندن خلال يوليو بـ 1,5% وهو